الاسكندرية بناء على طلب من ديوان رئاسة الجمهورية في القاهرة، الذي بعث برسالة مع القائم باعمال مصر في تل ـ ابيب، محمد بسيوني، الى رئيس الحكومة بيرس تضمنت طلباً باستعجال قدوم طامير الى مصر (**معاريف**، ١٩٨٦/٨/٢٢).

وقد ناقش طامير، في اثناء لقائه بالرئيس مبارك، مواضيع تتعلق باكمال صك التحكيم وباعادة السفير المصري الى تل ـ ابيب وتسخين السلام البارد بين البلدين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٨/٢٠).

وبعد عودته من مصر، اكد طامير ان مبارك كرر وعوده السابقة بانه سينفذ ما تم التوصل اليه من اتفاقات بين الدولتين، بعد التوقيع النهائي على صك التحكيم، وانه ابدى اهتمامه بحوار مع اسرائيل حول مواضيع تتعلق بعملية السلام وحل المشكلة الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٨/٢١). كما اكد طامير ان لقاء القمة سيتم بين بيرس ومبارك على ارض مصر، بعد التوقيع النهائي، وسيلتقي الجانبان لمناقشة امكان دفع عملية السلام في الشرق الاوسط الى امام. وبعد الانتهاء من الامور الثنائية بين الدولتين، سيعمل مبارك وبيرس على خلق دائرة جديدة في الشرق الاسوط تشترك فيها اسرائيل ومصر والاردن والفلسطينيون. وستلعب الولايات المتحدة الاميركية دوراً في المرحلة المقبلة لعملية السلام في المنطقة (**دافار**، ١٩٨٦/٨/٢١).

وقد نشبت في ديوان رئيس الحكومة ووزارة الدفاع خلافات حادة، لان مدير عام ديوان رئيس الحكومة، طامير، ابتعد كثيراً في الصياغات التي نقلها الى الرئيس المصري حسني مبارك بشأن حل القضية الفلسطينية. فقد طلب وزير الدفاع، اسحق رابين، معرفة ما اذا كان طامير تعهد، حقاً، في اثناء لقائه مع مبارك في الاسكندرية، باسم رئيس الحكومة بيرس، بانه ستكون على جدول اعمال مؤتمر تحضيري صيغة تتحدث عن حق تقرير المصير للفلسطينيين في اطار كونفدرالي بين الاردن والمناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٩/٧). اما بيرس نفسه، فقد استدعى القائم بالاعمال المصري في اسرائيل، محمد بسيوني، واوضح له ان اسرائيل ما زالت تعارض اية صيغة تشمل حق تقرير المصير للفلسطينيين؛ وحمّله رسالة بهذا الشأن الى الرئيس مبارك (**المصدر نفسه**).

وقد احتج الوزير عيزر وايزمان على انتقاد طامير معرباً عن ثقته التامة به. واید وايزمان ما قاله طامير من انه لم يعرض على الرئيس مبارك صيغة حق تقرير المصير باسم بيرس، بل ان مبارك هو صاحب هذه الفكرة وان طامير رد عليه: «لا مانع من ان تكون هذه الصيغة على جدول اعمال مؤتمر تحضيري» (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من زيارة طامير والتحضيرات الاخرى لعقد لقاء القمة، فقد اعلن وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ان موعد اللقاء لن يحدد قبل حل القضايا المتعلقة بطابا (**دافار**، ١٩٨٦/٩/٧). وجاء تصريح عبدالمجيد هذا بعد بروز خلافات حادة بين الوفدين، المصري والاسرائيلي، لمحادثات طابا. فقد عارض الوفد المصري، بشدة، طريقة رسم الحدود بواسطة مضلعات (خماسية) لان هذه الطريقة ـ حسب رأي المصريين ـ تعزز الادعاء الاسرائيلي بشأن سيادة اسرائيل على طابا، بينما أصر اعضاء الوفد الاسرائيلي على استخدام طريقة المضلعات لرسم الخريطة، لان التنازل عن ذلك سيعطي مصر تفوقاً كبيراً في عملية التحكيم (**هآرتس**، ١٩٨٦/٩/٤).

ازاء تعنت الطرفين في مواقفهما، راح الوسيط الاميركي، ريتشارد مورفي، يقوم بجولات مكوكية بين مصر واسرائيل لتسوية الخلافات القائمة بين الدولتين بشأن رسم الحدود واختيار المحكمين الدوليين، والتي قد تحول دون عقد لقاء القمة (**المصدر نفسه**). وجاء تدخل مورفي بعد فشل الجهود التي بذلها رئيس الوفد الاميركي، ألن غريشكو، لمحادثات طابا، وبعد فشل الاتصالات بين موظفين مصريين واسرائيليين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٩/٤).

وفي اسرائيل، التقى مورفي الطاقم الاسرائيلي لمحادثات طابا، الذي ضم طامير وكيمحي ومستشار رئيس الحكومة، نمرود نوفيك، وسكرتير الحكومة، يوسي بايلين (**دافار**،